اقتصاد

وزير الصناعة يمنع غرفة صناعة دمشق من تصديق شهادات المنشأ والفواتير الحلبية من دون التنسيق أصولاً مع الاتحاد

شركات وهمية وفواتير مزورة لتمرير المهربات وتمويه السرقات والنصب على شركات التأمين!

علي نزار الآغا

منع وزير الصناعة كمال الدين طعمة غرفة صناعة دمشق وريفها من تصديق أي فواتير وشهادات منشأ لشركات مسجلة في محافظة حلب، من دون الرجوع لاتحاد غرف الصناعة أو غرفة حلب أصولاً، وذلك بحسب تأكيدات رئيس الاتحاد فارس الشهابي لـ«الوطن».

ويبدو أن فوضى التصديق بين المحافظات، فتحت باباً واسعاً للتلاعب والنصب والاحتيال، إذ يمكن أن تكون الفواتير وشهادات المنشأ مزورة، أو لشركات وهمية بهدف تمويه سرقات البضائع والمنتجات المصنعة محلياً التي تقوم بها عصابات مختصة بهذا الأمر، أو بهدف تزوير الوثائق لتمرير المهربت التركية داخل أراضي البلد وتصديرها على أنها سورية.

وقد يكون الهدف من عمليات التزوير والتلاعب؛ النصب على شركات التأمين، للحصول على تعويضات عن غير وجه حق، ولحوادث وهمية أيضاً. من هذ الباب تم كشف خيوط لعبة النصب التي دفعت الوزارة للتجاوب مع مطلب اتحاد غرف الصناعة بمنع تصديق الوثائق دون تنسيق أصولي مع الاتحاد.

وتبدأ القصة من تكليف إحدى شركات التأمين لخبير سوري بالتحقق في مطالبة إحدى الشركات التي زعمت أنها مسجلة في حلب؛ بتعويضات عن تعرض سيارة شاحنة تابعة لها، لحادث انفجار على طريق خناصر السلمية، وكانت محملة بأقمشة تزيد قيمتها على ٤٠٠ ألف دولار أميركي، وهي في طريقها إلى الأردن بهدف التصدير.

ما لفت الانتباه هو إغلاق المعابر مع الأردن، قبل الحادث، بالإضافة إلى استحالة حمل سيارة كهذه لحمولة بقيمة تتجاوز ٤٠٠ ألف دولار أميركي، وتمنع غرفة صناعة حلب عن تصديق شهادات المنشأ والفواتير لهذه الشركة لكونها غير مسجلة فيها، وهي شركة غير معروفة من غرفة الصناعة ووضعها مشبوه، بحسب ما أكده لـ«الوطن» رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي.

إلا أن الشركة تمكنت من تصديق فواتيرها من غرفة صناعة دمشق وريفها، رغم أن الفواتير حلبية. كما ألّفت الشركة أكثر من رواية عن سبب الحادث ومكانه، بهدف إقناع شركة التأمين بحقها في التعويضات. لكن شركة التأمين أخذت بتقرير الخبير ورفضت دفع التعويضات، علماً بأن هذه الحالات تتكرر وتقع الشركات ضحية هؤلاء النصابين.

الخلل الذي سهّل محاولة النصب هذه، هو إمكانية تصديق فواتير وشهادات منشأ لشركات حلبية في غرفة صناعة دمشق، من دون تنسيق مع اتحاد غرف الصناعة أو غرفة صناعة حلب، وهذه الحالة تنسحب على بقية المحافظات بالتبادل، ويرى الخبير أنه في هذه الحالة تكون شهادات المنشأ مزورة من بعض العصابات، وقد تكون البضائع لو وجدت فعلياً، مسروقة من مصانع ومستودعات، أو مهربة من تركيا، أو لا وجود لها في الأساس، بهدف الحصول على مبالغ التعويض من الشركة المؤمن لديها بموجب وثائق قد تكون أيضاً مزورة.

وتحدث الخبير الذي فضّل عدم ذكر اسمه عن شيوع العديد من حالات النصب في قطاع التأمين، من قبل بعض العملاء، ومنها على سبيل الذكر وليس الحصر؛ إزالة اللوحات الرقمية لعدة سيارات مؤمنة تأميناً شاملاً، ووضعها على سيارة واحدة تعرضت لضرر كبير بسبب حادث حقيقي تعرضت له. وبهذه الطريقة يحصل العملاء على تعويضات من عدة شركات تأمين، في حين الحادث واحد والسيارة المتضررة واحدة. ويسهّل هذا الأمر غياب مركز معلومات بين شركات التأمين، كما المصارف، يوفر بيانات دقيقة عن كل سيارة مؤمنة لدى أي شركة عاملة في البلد. كما تتم هذه العمليات أحياناً بتسهيل من بعض الموظفين مقابل عمولات وحصص من مبالغ التعويض.

من هنا وحرصاً على قطاعنا من عمليات التلاعب، ندعو الجهات الرقابية للعب الدور المنوط بها لحماية هذا القطاع من محاولات النصب والاحتيال، واقتراح الحلول القادرة على ضبط حركة البيانات.

بنوك عالمية تتلاعب بأسعار المعادن النفيسة والعملات الأجنبية

من المستفيد من تدخل المركزي طالما الدولار لم ينخفض في «السوداء»؟!

الوطن

أعلنت الجهات المعنية اليوم طرح كميات من القطع الأجنبي في السوق بسعر ٣١٨ ليرة سورية للدولار الواحد. وقالت مصادر لوكالة الأنباء الرسمية (سانا) إن الجهات المعنية مستمرة بعملية ضخ القطع الأجنبي في السوق بشكل يومي.

وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٣١٦,٥٤ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٣١٦,٥٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣١٥ ليرة سورية.

واستقر سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية عند ٣٣٠ ليرة، دون أي تغيير يذكر رغم استمرار المصرف المركزي بالتدخل من خلال طرح الدولار للمواطنين عبر عدد من مؤسسات الصرافة المرخصة، وهذا ما يعتبر أحد أسباب عدم حدوث تحسن ملموس في الليرة السورية، فعرض الدولار مازال دون المستوى القادر على تخفيف الطلب في السوق السوداء، فالتدخل عبر ثلاث أو حتى خمس شركات صرافة لا يساعد في ضبط السوق السوداء أبداً، وخاصة مع زيادة الطلب على الدولار بقصد السفر، وهذا ما يجعل السعر إما مرتفعاً وإما مستقراً في السوق السوداء، ولعل بعض شركات الصرافة تستفيد أكثر من غيرها بامتناعها عن بيع كل الكمية التي حصلت عليها من المصرف المركزي، إذ قد تسعى بعض الشركات لبناء مخصصات خاصة بها بالدولار، وخاصة أنها تشتريه بسعر منخفض من المصرف المركزي، وهذا ما يقتضي التدقيق فيه من الجهات المختصة، ولنفترض أن هذه مجرد شكوك، فإن ما يقويها هو عدم تأثر الدولار بالتدخل، فالفارق حتى الآن لا يزال كبيراً بين السعرين. وبعيداً عن سوء النية، نسأل الجهات المعنية انطلاقاً من النتائج: لماذا لا يزال التدخل غير قادر على تخفيف الضغط على السوق السوداء؟ علماً بأن زيادة العرض عبر جميع المؤسسات المرخصة للتعامل بالدولار سوف يخفض الدولار بشكل كبير، لكونه يزيد على العامل الاقتصادي العامل النفسي، فزيادة العرض يعني انخفاض الدولار، وبالتالي خسائر لمن اشترى آخراً، وهذا ما يحفز البيع للخروج بأقل خسائر ممكنة، وبالتالي انخفاض ملموس في الدولار أمام الليرة.. ولكن هذا ما لم نشهده منذ أربع سنوات وحتى الأمس. وهذا ما يبرر سؤالنا عن المستفيد من التدخل؟.

وفيما يخص المعدن الثمين، فقد استقرت أسعاره في السوق المحلية مع الاستقرار النسبي لسعر الأونصة عالمياً وسعر صرف الدولار محلياً. وكانت جمعية الصاغة قد سعّرت غرام ٢١ قيراطاً بـ١٠١٠٠ ليرة سورية، مسعرة على دولار وسطي بـ٣٢٥ ل.س، ليسجل سعر الليرة الذهبية السورية ٨٢٨٠٠ ل.س، وسعر الأونصة الذهبية السورية ٣٤٦ ألف ل.س، وقد بينت الجمعية لـ«الوطن» أن حركة مبيع الذهب في أسواق دمشق كانت جيدة قبل عطلة العيد حيث وصل المبيع اليومي إلى نحو ٥ كيلو غرامات ذهباً.

ومن أبرز الأخبار العالمية المتعلقة بأسواق المعادن النفيسة، أعلنت اللجنة المعنية بحماية المنافسة في سويسرا عن فتح تحقيق بشأن احتمال تلاعب عدد من البنوك الكبرى في سوق المعادن النفيسة.

وقالت لجنة المنافسة: إن التحقيق الذي يأتي بعد تحقيق أولي في القضية يبحث في تواطؤ محتمل في تحديد فروق أسعار العرض والطلب في السوق بين بنوك «يو. بي. إس» و«جوليوس باير» و«دويتشه بنك» و«إتش. إس. بي. سي» و«باركليز» و«مورغان ستانلي» و«ميتسوي».

وأضافت اللجنة في بيان: «إن لديها» مؤشرات على احتمال توصل البنوك المذكورة إلى اتفاقيات منافسة ممنوعة في تجارة المعادن النفيسة».

ورجح متحدث باسم اللجنة أن يكتمل التحقيق في ٢٠١٦ أو ٢٠١٧، مضيفاً: إن البنوك متهمة بخرق القوانين الخاصة بالشركات في سويسرا.

وكانت قد أعلنت هيئة سوق المال السويسرية (فينما) العام الماضي أنها اكتشفت «محاولة واضحة» للتلاعب في المؤشرات القياسية لأسعار المعادن النفيسة خلال تحقيق شمل عدة أسواق في تداولات أجراها بنك «يو. بي. إس».

وأقرت أربعة بنوك كبرى في أيار بمحاولة التلاعب في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتم فرض غرامة عليها وعلى بنكين آخرين بلغت نحو ٦ مليارات دولار في تسوية أخرى لتحقيق دولي في السوق الذي يبلغ حجم تداولاتها ٥ تريليونات دولار يومياً.

ورفض متحدث باسم بنك «يو. بي. إس» الذي يتخذ من زوريخ مقراً له التعليق على حين لم يتسن التواصل مع البنوك الأخرى على الفور.

هذه شروط «المركزي» التي تسمح للمصارف بالتصريح للصحافة

المصرف التجاري يحضر تعليماته لمنح القروض التشغيلية: سقف حتى مليوني ليرة وفوائد ١٣ بالمئة لمدة عام

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن انتهاء المصرف التجاري السوري من إعداد التعليمات التنفيذية الخاصة بمنح قروض تشغيلية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العالم للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية وقطاع الحرف اليدوية والتقليدية للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك بسقف لا يتجاوز مليون ليرة سورية بفائدة ١٣ بالمئة سنوياً ولمدة عام واحد متضمنة فترة السماح.

كما اشترط المصرف التجاري أن يقوم المتعامل الراغب في الحصول على قرض تشغيلي بتقديم ضمانة عقارية باستثناء الأراضي الزراعية، على أن تغطي القيمة صافية للعقار موضوع الضمانة مجموع الأقساط المستحقة للقرض، أو أن يقوم المتعامل الراغب في الحصول على القرض بفتح حساب وديعة بالليرات السورية تغطي قيمة ١١٠ بالمئة من قيمة القرض.

إضافة إلى ذلك أقر المصرف التجاري السوري في تعليماته التنفيذية الخاصة بمنح القروض التشغيلية قصيرة الأجل إمكانية زيادة مبلغ القرض من مليون ليرة سورية ليصل إلى سقف مليوني ليرة سورية وذلك بموجب قرار يصدر عن مجلس إدارة المصرف، وذلك بشرط أن يحقق المتعامل إيرادات تتجاوز تكاليف القرض خلال ستة الأشهر الأولى من تاريخ المنح.

يشار إلى أن المصرف العقاري كان قد انتهى منذ أيام من وضع التعليمات التنفيذية لمنح القروض التشغيلية قصيرة الأجل بسقف ٣ ملايين ليرة سورية لمدة سنة ويتم الآن انتظار الموافقات الأصولية للبدء من المصرف بمنح القروض.

على حين إن المصرف الصناعي ومصرف التسليف لن يقوما حالياً بمنح قروض تشغيلية بسبب انخفاض سيولة المصرف الصناعي وارتفاع قيمة قروضه المتعثرة، إضافة إلى انخفاض السيولة الخاصة لمصرف التسليف الذي ينتظر حل هذه الإشكالية للبدء بالإقراض.

يذكر أنه مر ما يزيد على أربعة أشهر منذ صدور موافقة مجلس النقد والتسليف بالسماح للمصارف العامة بإعادة الإقراض عن طريق منح قروض تشغيلية قصيرة الأجل لمدة عام واحد تمنح على مسؤولية مجلس الإدارة لكل مصرف.

وفي سياق منفصل عمم مصرف سورية المركزي على جميع المصارف العاملة في القطر ضرورة التزامها بعدم التصريح للصحافة أو الإعلام بخصوص المنتجات المصرفية والقروض الجديدة قبل التأكد من استكمال جميع الموافقات الأصولية.

وأكد التعميم –الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه– وجوب توخي الدقة والحرص فيما يمكن أن تعكسه التصريحات على سمعة المصرف والقطاع المصرفي. يأتي هذا التعميم في إطار متابعة مصرف سورية المركزي لما يتم التصريح به للصحافة المطبوعة والإلكترونية من خلال أعضاء مجلس الإدارة والمديرين العامين لدى المصارف العاملة في القطر.

مشيراً إلى تضمين التصريحات معلومات تتعلق بنية المصرف إطلاق منتجات مصرفية أو تقديم قروض جديدة أو معلومات تفصيلية جهة القروض المتعثرة، والقروض التي تمت تسويتها وجدولتها.

على ذمة الوزير..

الآن المياه بدمشق جيدة جداً

فادي بك الشريف

كشف وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم إصلاح العطل في خط بردى وذلك بعد توقف دام ١٠ أيام نتيجة التعدي على خط نهر بردى من العصابات الإرهابية، مبينا أنه تم إجراء عدة محاولات لإنجاز الإصلاحات وعلى مدار الساعة وذلك بعد التنسيق مع المجتمع الأهلي، حتى تم تجاوز الاختناقات التي حصلت بدمشق، مطمئناً أن الوضع مستقر حالياً.

وقال الشيخة إن كمية المياه بدمشق حاليا ٥١٣ ألف م٣ والضغوط في الشبكة جيدة جدا في مختلف المناطق، لافتاً إلى تعويض النقص الذي حصل مؤخراً والمقدر بـ١٠٠ ألف م٣ نتيجة التعدي على الخط، إضافة إلى زيادة الاستهلاك على المياه في فترة ما قبل العيد بمعدل ١٠٠ ألف م٣ ترافق ذلك مع العاصفة الغبارية وتحضيرات العيد.

إعلان عن عرض استثمار براءة الاختراع

أنظمة وطرق حقن ماء

المودعة في سورية

برقم ٢٠١٣٠٥٠٠٤٤

للمراجعة مع سابا وشركاهم للملكية الفكرية

ص.ب ٤٦٠ دمشق

وزير المالية يسأل عن إمكانية اطلاع الجهات غير المخولة على الحسابات السرية في المصارف.. ووزير العدل يجيب: الظرف يقتضي تعديل النص القانوني!!

الوطن

أجاب وزير العدل نجم الأحمد عن سؤال وزير المالية إسماعيل إسماعيل عن الحالات التي تقتضي فيها الضرورة الاطلاع على الحسابات المشمولة بالسرية في المصارف من قبل جهات غير مفوضة قانونياً بذلك، بأن الظرف يقتضي والحالة هذه تعديل النص القانوني لتلبية الظروف المستجدة.

وبين الأحمد في كتاب وجهه إلى وزير المالية –وحصلت «الوطن» على نسخة منه– أن النصوص القانونية الناظمة لأحكام السرية المصرفية والقواعد الخاصة بضبط تلك السرية وظروفها الإدارية والرقابية فوضت جهات محددة بالاطلاع على الحسابات المصرفية لاعتبارات تتعلق بظروف عملها.

موضحاً أن ما ورد على سبيل النص لا يجوز التوسع به لجهة التفسير، كما لا يجوز إضافة حالات أخرى بغير نص قانوني، بحسبان أنه لا اجتهاد في مورد النص.

وكان وزير المالية قد طلب التوضيح من وزير العدل بناءً على مذكرة أعدت من قبل المصارف العامة (التوفير والزراعي والتجاري والتسليف والصناعي) حددت الجهات الرقابية المخولة بطلب معلومات عن المتعاملين والاطلاع على ووثائق وأضابير المتعاملين لدى المصارف العامة وهي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، الجهاز المركزي للرقابة المالية ومصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف.

أكدت المذكرة أن أي جهة أخرى مهما كانت صفتها لا تستطيع الحصول على معلومات إلا بطلب من المحاكم القضائية المختصة في معرض دعوة قضائية. وكان مبرر هذه المذكرة حدوث الكثير من التجاوزات في الآونة الأخيرة من قبل بعض الجهات غير المخولة قانونياً بطلب الاطلاع على البيانات المصرفية المشمولة بالسرية المصرفية. وطالبت المصارف العامة وزارة العدل بتزويدها بالآلية القانونية التي يجب اتباعها من الجهات العامة غير المشمولة بقانون السرية المصرفية لتتمكن من طلب أي معلومات من المصارف العامة مع تأكيد طلب إمكانية هذه الإجراءات على الجهات المعنية ليتم تنفيذها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مسؤول مصرفي أن جواب وزير العدل عن تساؤل وزير المالية يقتضي والحالة هذه تعديل النص القانوني لتلبية الظروف المستجدة، لم تعط أي إجابة ولم تقدم أي حلول للمشلكة، وأنه كان من الأجدى أن يكون هناك إلزام للجهات المختصة غير المخولة بطلب معلومات عن المتعاملين وغير المخولة بالاطلاع على أضابير المتعاملين لدى المصارف باتباع الطرق القانونية عن طريق القضاء المختص ريثما يتم التوصل إلى صياغة قانونية تلبي الظروف المستجدة.

نذكر بأن مصرف سورية المركزي وجه كتاباً إلى رئاسة الحكومة للتعميم على الجهات المعنية لمراعاة أحكام السرية المصرفية؛ من الضابطة العدلية عند قيامها بمهامها، وذلك بناءً على الاجتماعات التي تمت لدى مصرف سورية المركزي وبحضور عدد من مديري المصارف العامة وممثليهم بخصوص معالجة الحالات التي تعرض لها بعض فروع المصارف العامة من الجهات الأمنية المختصة لاقتراح الآلية الملائمة بهدف التنسيق مع هذه الجهات، ما يضمن تمكين هذه الجهات من أداء مهامها الموكلة إليها بموجب القوانين والأنظمة النافذة بما لا يتعارض مع مبدأ السرية المصرفية من جهة، وبما يكفل الحفاظ على سمعة القطاع المصرفي من جهة أخرى.